بسم الله الرحمن الرحيم

{ تحقيق واستدراك واعتذار }

حول

[الإدغام الكبير العام لروح من الكامل]

جمع وترتيب

الشيخ / عبد العزيز منصور عبد العزيز

مقرئ القراءات العشر الصغرى والكبرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ثم أما بعد :

مما لا شك فيه أن الأصل في التحريرات هو عزو الأوجه إلى طرقها التي نُقلت منها عزوا صحيحا ؛ لأن العزو إذا لم يكن صحيحا كان التحرير غير صحيح ، فالتحريرات تابعة للعزو ، فلذلك لا ينبغي لأحد أن يمنع وجها على وجه ، أو يعيِّن وجها على وجه ، حتى يعلم طرق هذا الوجه الذي يعينه أو يمنعه على غيره أو يقول بجوازه ، فلا بد أولا من الرجوع إلى الطرق قبل الخوض في التحريرات والقول بالمنع أو التعيين أو الجواز .

لذلك ، لما قلدنا بعض المشايخ الفضلاء في بعض الأوجه دون الرجوع إلى طرقها ، قلنا بأشياء كان الصواب في غير ما قلناه ؛ لأن ما قلناه تبعاً لهم كان مبنياً على عزو غير صحيح ، فلما كان العزو غير صحيح ، كان التحرير الذي قالوا به وتابعناهم عليه غير صحيح أيضا .

ومن هذه الأوجه على سبيل المثال لا الحصر :

1- التكبير العام لأوائل السور من الكامل وغاية أبي العلاء .

2- الإدغام الكبير العام لروح من الكامل .

3- تقليل (بلى ، عسى) للسوسي عن أبي عمرو من الكافي .

4- مد التعظيم لكل من [قالون ، الأصبهاني ، السوسي ، الحلواني ، حفص ، أبوجعفر] من الكامل .

5- الوقف بالتفخيم على الراء المنصوبة المنونة ، نحو (خبيراً ، شاكراً ، خيراً)

6- عدم جواز تفخيم الراء المضمومة مع الراء المنصوبة المنونة ، نحو : (ومن تطوع خيراً فإن الله شاكرٌ عليمٌ)

إلى غير ذلك من المسائل التي تحتاج إلى تحقيق وتنقيح .

* وسبق وأن تكلمتُ على التكبير العام لجميع القراء في جميع السور ، واليوم إن شاء الله (تعالى) مع وجه الإدغام الكبير العام لروح من الكامل من طريق الزبيري عنه ، لنرى ما مدى صحة هذا الوجه ، ومَن أول مَن قال به ؟ وما هي التحريرات والقيود التي وضعت عليه ، وهل يُقرأ به من الكامل أم لا ؟

نبدأ أولاً بكلام الإمام ابن الجزري (رحمه الله) في هذه المسألة ، ونرى كيف تعامل معه هؤلاء المحررون ؟

* بعد أن ذكر الإمام ابن الجزري مَن وافق أبا عمرو البصري على الإدغام الكبير في مواضع معينة ، كموافقة الإمام حمزة له في : [والصافات صفا .....] ، الخ ، وإدغام خلاد عنه في : [فالملقيات ذكرا] ، وإدغام يعقوب الخاص في : [والصاحب بالجنب] وإدغام رويس الخاص بأقسامه المعروفة من راجح الإدغام ، والعكس ، ومستوي الطرفين ، ومن الإدغام المتفق عليه ... الخ ، ثم قال بعدذلك : " وذكر صاحب (المصباح) عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم ؛ أي من المثلين والمتقاربين ، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه (المطلوب في قراءة يعقوب[1]) وبه قرأنا على أصحابنا عنه ، وربما أخذنا عنه به ، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي ، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز .

قلتُ[2] : هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه[3] عن يعقوب .

*** تعقيب على كلام الإمام ابن الجزري (رحمه الله) :**

1- ذكر الإمام ابن الجزري الإدغام عن يعقوب من ثلاثة طرق :-

أ - من كتاب (المصباح) لأبي الكرم الشهرزوري .

ب – من كتاب (المطلوب في قراءة يعقوب) لأبي حيان .

جـ - من طريق الزبيري عن روح ورويس عن أصحابه عن يعقوب .

* فأما كتاب (المصباح) فقد أسند منه الإمام ابن الجزري قراءة يعقوب بكماله ، مع أن رواية الإدغام نفسِها لم يُسندها

---

[1] - لم يُسنِد في النشر قراءة يعقوب من كتاب (المطلوب لأبي حيان) صاحب تفسير البحر المحيط .

[2] - أي الإمام ابن الجزري في النشر .

[3] - أي أصحاب الزبيري ، يعني جميع رواة يعقوب سوى الوليد بن حسان ، وزيد بن أحمد الحضرمي . يُنظر هامش " إتحاف البررة " .

صاحب المصباح ، وإنما ذكرها مرسلة دون إسناد ، فقال : " وروى الأهوازي عن الزبيري عن رجاله عن يعقوب إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو[٤] "

* وأما كتاب (المطلوب) فلم يُسنِد منه ابن الجزري قراءة يعقوب .

* وأما طريق الزبيري فلم يُسنَد إلا في رواية روح فقط من كتابي (الكامل) ، و(غاية أبي العلاء) أما رواية رويس فلم يُسنِدها من طريق الزبيري ، أي أن طريق الزبيري ليس موجوداً وليس مُسنَداً في رواية رويس .

2- حينما عزا الإمام ابن الجزري وجه الإدغام لروح ورويس إلى طريق الزبيري عنهما لم يعزو ذلك إلى كتاب معين .

3- من منهج الإمام ابن الجزري في الكلمات الفرشية أنه حينما يعزوها إلى طرقها ، أنه قد يعزو إلى طرق غير مُسنَدة ، كما فعل هنا حينما عزا الإدغام العام ليعقوب إلى كتاب المطلوب لأبي حيان ؛ لأنه لم يُسنِد قراءة يعقوب من كتاب المطلوب ، وحينئذ يكون هذا العزو من هذا الطريق من باب تقوية الوجه ، ومن باب شهرته وبيان كثرة طرقه .

*** ماذا فهم المحررون من كلام الإمام ابن الجزري ؟ ، وكيف تعاملوا معه ؟**

أولاً : الإمام علي ابن سليمان المنصوري (رحمه الله) :

قال الإمام المنصوري في كتابه (تحرير الطرق والروايات من طريق طيبة النشر)

قوله تعالى : (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض .....) الآية ، ليعقوب خمسة أوجه :

الأول : الإظهار والقصر بلا هاء السكت ..... الخ .

الثاني : ومع هاء السكت ..... الخ .

الثالث : والمد بلا هاء السكت ..... الخ .

الرابع : الإدغام بلا هاء السكت مع القصر ، من المصباح لأبي الكرم .

الخامس : ومع المد[٥] ، رواية الزبيري عن روح ورويس ، وسائر أصحابه عن يعقوب .

ثم قال بعد ذلك بقليل ، فإن قلتَ : من أين يُعلم أن الزبيري له المد ؟ قلتُ[٦] : طريق الزبيري عن روح من الكامل ، وغاية أبي العلاء ، وليس لهما إلا المد ، فتعين أن يكون له المد ، والله أعلم . اهـ

* يُفهم من ذلك ، أن الإمام المنصوري (رحمه الله) أخذ بوجه الإدغام لكلٍ من رويس وروح من طريق الزبيري عنهما دون النظر إلى إسناد طريق الزبيري عن أيٍ منهما ، بل ودون النظر إلى إسناد رواية الإدغام عنهما أو عدم إسنادها ، ومعنى ذلك ، أنه أخذ بالإدغام من طريق الزبيري على وجه الإطلاق ، مع القصر والمد في المنفصل ، مع أنه حينما ذكر وجه المد من طريق الزبيري ، عزا ذلك إلى طريق الزبيري عن روح من الكامل وغاية أبي العلاء ، كما ذكر آنفاً ، ولم يذكر رويساً في ذلك ؛ لأنه ليس في رواية رويس طريق الزبيري ، أما في الإدغام فقد عزا ذلك إلى رويس وروح معاً .

وعلى ذلك سار أتباعُه من بعده ، أي على الأخذ بوجه الإدغام العام لرويس وروح من طريق الزبيري على الإطلاق .

* قال الإمام إبراهيم العبيدي (رحمه الله) في كتابه : (التحارير المنتخبة على متن الطيبة) :

قوله تعالى : (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض .....) الآية .

ليعقوب : اعلم أن الإدغام عنده يأتي على المد والقصر .... الخ .

* ثم جاء الإمام العلامة المحقق مصطفى بن عبدالرحمن الأزميري (رحمه الله) وحقق هذه المسألة تحقيقاً علمياً دقيقاً ، فنظر في وتدبر كلام الإمام ابن الجزري في النشر ، ونظر في رواية الإدغام من طريق الزبيري ، ثم قال في كتابه القيم (بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان) :

" وقوله[٧] في النشر ، قلتُ : هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب ؛ تقوية للإدغام وليس من طريق الكتاب ، على أني رأيتُ[٨] في : (غاية أبي العلاء[٩]) لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في : (والصاحب بالجنب) ،

---

[٤]- لم يُسنِد في النشر طريق الزبيري من طريق الأهوازي ، بل لم يُسنِد طريق الزبيري من المصباح أصلاً . يُنظر كتاب الكامل بتحقيق الشيخ / عمرو عبدالله صـ698

[٥]- أي الإدغام مع المد .

[٦]- أي : المنصوري (رحمه الله) .

[٧]- أي الإمام ابن الجزري (رحمه الله) .

[٨]- أي الإمام الأزميري (رحمه الله) .

[٩]- لم يذكر الإمام الأزميري (رحمه الله) ما في الكامل من الإدغام الخاص فقط ؛ لأنه لم يكن عنده كتاب الكامل ، كما صرح بذلك في البدائع .

و (فلا أنساب بينهم) ، و (كي نسبحك كثيراً) ، و (نذكرك كثيراً) ، و (إنك كنت بنا بصيراً) هذه الكلمات فقط " ، ثم قال الإمام الأزميري (رحمه الله) معقباً على كلام الإمام المنصوري (رحمه الله) " وذكر الشيخ[١٠] هاء السكت من (الكامل) للهذلي .... وذكر أيضاً الإدغام للزبيري من (غاية أبي العلاء) ، (الكامل) ، وتقدم أنه ليس من طريق النشر .... ، نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة ، لكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة ، إذ لو كانت من طريقها لذكرها بطريق الخلف ..... الخ " .

وقال في موضع آخر من البدائع : " وأما البسملة .... ، وكذا الغنة .... فليست من طريق الطيبة ، وكذا الإدغام الكبير لأبي حيان في (المطلوب) ، وللزبيري عن روح ورويس كما تقدم .

وقال الأزميري ايضاً في كتابه العظيم (إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة) :

وأدغم الزبيري عن روح (والصاحب بالجنب) ، و(فلا أنساب بينهم) ، و(كي نسبحك كثيراً) ، و (ونذكرك كثيراً) ، (إنك كنت بنا بصيراً) هذه الخمسة فقط من (غاية أبي العلاء) . اهـ

* ثم جاء بعد ذلك الإمام المتولي (رحمه الله) وهو من أتباع الإمام الأزميري (رحمه الله) حتى أنه قال في كتابه القيم (الروض النضير) " ... وإنا أزميريون " ولكن الإمام المتولي خالف الإمام الأزميري في هذه المسألة ، وأخذ فيها بكلام الإمام المنصوري ، إلا أنه كان أكثر دقة من الإمام المنصوري حيث أنه لم يأخذ بالإدغام من(غاية أبي العلاء) كما فعل المنصوري ، وإنما أخذ به من (الكامل) فقط لروح ، وذلك لأن الإمام المتولي نظر إلى كلام الإمام ابن الجزري في النشر من ذكره الإدغام عن روح ورويس من طريق الزبيري ، ثم نظر في إسناد الطرق فوجد أن الزبيري لم يُسنَد إلا في رواية روح فقط ، وذلك من (الكامل) و(غاية أبي العلاء) ، فخالف الإمامَ المنصوري ، حيث أنه أخذ بالإدغام لروح فقط دون رويس ومن (الكامل) فقط دون (غاية أبي العلاء) ، وذلك لأنه وقف على كلام الإمام الأزميري السابق الذي صرح فيه الإمام الأزميري أنه رأى في (غاية أبي العلاء) الإدغام في المواضع الخمسة فقط عن روح ، وبالتالي لم يأخذ بالإدغام العام لروح من (غاية أبي العلاء) اعتمادا على كلام الإمام الأزميري (رحمه الله) ، ولم يكن عند الإمام المتولي كتاب (الكامل) كما صرح هو بذلك في (الروض النضير) حتى يرجع إليه ليرى هل فيه الإدغام العام لروح أم لا ؟ ولم يقف على كلام للإمام الأزميري في شأن الأدغام من(الكامل) ؛ لأن الأزميري أيضاً لم يكن عنده كتاب (الكامل) حتى ينقل ما فيه كما فعل في (غاية أبي العلاء) ، وحينئذٍ اعتمد الإمام المتولي على كلام الإمام ابن الجزري في النشر من إطلاقه للإدغام لروح ورويس من طريق الزبيري عنهما ، إلا أنه أخذ به لروح فقط دون رويس ؛ لعدم إسناد الزبيري في طرق رويس ، وأخذ به لروح من (الكامل) فقط ولم يأخذ به من (غاية أبي العلاء) ، مع أن الزبيري مُسنَد لروح من (الكامل) و(غاية أبي العلاء) ، ولكنه اعتمد كلام الأزميري في أنه لم يجد الإدغام العام لروح في (غاية أبي العلاء) ، ومن هنا قال الإمام المتولي (رحمه الله) ما دام أن الإدغام ليس في (غاية أبي العلاء) ، فلابد أن يكون من (الكامل) ؛ لأن الإمام ابن الجزري عزا الإدغام من طريق الزبيري ، وطريق الزبيري من (الكامل) و(غاية أبي العلاء) فقط ، فإذا لم يكن في (الغاية) فلابد أن يكون من (الكامل) حينئذٍ .

ومِن هنا ، أخذ الإمام المتولي وجه الإدغام الكبير العام لروح من طريق الزبيري عنه من كتاب(الكامل) .

وبناءً على ذلك ، بدأ يحرر على وجه الإدغام العام لروح من(الكامل) ، فما كان في (الكامل) وجهاً واحداً فيكون متعيِّناً على الإدغام لروح منه ، وما كان في (الكامل) بخلاف يكون جائزاً على الإدغام ، وما لم يكن في (الكامل) فيكون ممتنِعاً على الإدغام منه ..... وهكذا .

وهذه بعض التحريرات من (الروض النضير) على الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل .

* الإدغام العام لروح مع البسملة من الكامل :

قال الإمام المتولي (رحمه الله) في (فتح الكريم) :

و ما كان عن روح يُخص بسكته الادغام بل من كامل كن مبسملا

قال في شرح هذا البيت في (الروض النضير)

" وكذا لايختص الإدغام لروح بالسكت بين السورتين ، بل يأتي أيضاً مع البسملة من رواية الزبيري عنه من(الكامل)

---

[١٠] - أي الإمام المنصوري (رحمه الله) .

، خلافاً لِما فهمه الأزميري من قوله في النشر : قلتُ[11] هي رواية الزبيري عن روح ... إلى آخره " من أنه تقويةٌ للإدغام عن يعقوب وليس من طريق الكتاب ، وليس الأمر كما قال .

وقوله[12] : " نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة ، لكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة ، إذ لو كانت من طريقها لذكرها بطريق الخلف "

ما قاله إلا لكونه لم يستحضر قول الطيبة " وقيل عن يعقوب ما لابن العلا " ولو استحضره لاكتفى به في ذكر الخلاف .

والحاصل[13] أن الإدغام لرويس يختص بالسكت بين السورتين من المصباح ، ويأتي لروح مع السكت منه ، ومع البسملة للزبيري عنه من الكامل ، وأما مع الوصل له من غاية ابي العلاء ، فينبغي ألا يُقرأ به لقول الأزميري " على أني رأيتُ في غاية أبي العلاء لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في ..... الخ " .

* الإدغام العام لروح مع المد من الكامل :

قال الإمام المتولي في (فتح الكريم)

وإنا أخذنا مد يعقوب مدغما ولكن طريق النشر ما قلتُ أولا
ولكنه عن روحهم من طريقه فعند الزبيري عنه من كامل حلا

قال في (الروض النضير)

" وقد أخذنا ليعقوب بالمد أيضاً مع الإدغام ، وطريق النشر هو الأول[14]، ولكن للزبيري عن روح من الكامل من طريقه خلافاً للأزميري " اهـ .

ثم جاء بعد ذلك أتباع الإمام المتولي ، كالشيخ الزيات ، والشيخ محمد جابر المصري ، والشيخ محمد إبراهيم سالم صاحب فريدة الدهر ، والشيخ عامر عثمان ، وكثيرٌ من المعاصرين الآن ، وكلُّهم يأخذون بوجه الإدغام الكبير العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل اتباعاً للإمام المتولي (رحمه الله) .

قال فضيلة الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات (رحمه الله) في (تنقيح فتح الكريم) :

..... ومن كاملٍ إدغام روح مبسمـــلا

قال في (شرح تنقيح فتح الكريم)

" .... إلا أنه جاء في كتاب الكامل إدغام روح مع البسملة ، فيكون لروح الإدغام مع البسملة ومع السكت "

وقال في موضع آخر من التنقيح :

ولا مد مع الادغام إلا لروحهم .....

قال الشيخ محمد بن جابر المصري في قواعد التحرير :

ويختص الإدغام الكبير بقصره سوى روحهم فالمد من كاملٍ علا

وقال في مختصر قواعد التحرير :

وإدغامه[15] جوز بمد وقصـــره .....

قال في شرح مختصر قواعد التحرير :

" يجوز الإدغام الكبير لروح مع المد والقصر " .

قال الشيخ عامر السيد عثمان (رحمه الله) في كتابه (فتح القدير) :

..... ومن كامل إدغام روح مبسملا

ثم قال في شرح البيت : " ويجوز الإدغام لروح على البسملة من كتاب الكامل ..." .

وقال في موضع آخر من التنقيح :

ولا مد مع الادغام إلا لروحـهم .....

ثم قال في شرح البيت : " .... أما روح فيجوز له الإدغام مع القصر من المصباح ، ومع التوسط من طريق الزبيري

---

[11] - أي الإمام ابن الجزري (رحمه الله) .
[12] - أي الإمام الأزميري .
[13] - ما زال الكلام للإمام المتولي في (الروض النضير) .
[14] - أي الطريق المُسنَد ليعقوب في النشر وذُكر فيه الإدغام هو المصباح ، وليس فيه إلا القصر ليعقوب .
[15] - أي روح عن يعقوب .

عنه من الكامل .... " .
قال الشيخ محمد إبراهيم سالم (رحمه الله) في (فريدة الدهر) :
" ويأتي أيضاً لروح الإدغام العام من رواية الزبيري عنه من الكامل مع البسملة ، وهكذا حرر في الروض راداً على الأزميري " . اهـ
وهذا هو ما عليه كثيرٌ من أهل الإقراء اليوم ، وليست كثرتهم هذه دليلاً على صحته ؛ لأنهم مقلدون في ذلك لغيرهم ، دون تحقيق أو تدقيق ، بل هم متبعون لغيرهم على خطأهم ، وهذا مما يُستدرك به عليهم ؛ لأنهم خالفوا منهجهم الذي يسيرون عليه ، ويتبعونه في تحريراتهم ، وهو رَدُّ ما في النشر إلى أصوله ، والاعتمادُ على ما في أصول النشر إذا خالف كلامَ الإمام ابن الجزري في النشر ، والأخذُ بكلامه عند فَقْد أصل من أصول النشر .
فلماذا لم يرجع هؤلاء المحررون إلى أصول النشر في هذه المسألة ليروا ما فيها ويحققوا المسألة من أصلها ؟!!
* الإمام المتولي (رحمه الله) كان معذوراً في هذه المسألة ؛ لأنه لم يكن عنده كتاب الكامل حتى يرجع إليه ويرى هل فيه الإدغام العام لروح أم لا ، ولو كان عنده كتاب الكامل واطلع عليه لَمَا قال بهذا الوجه ، وهذا من حسن ظننا بهذا الإمام العظيم (رحمه الله) ولو وقف على نص لأحد من العلماء يفيد بأن الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح لما قال به أيضاً ، كما فعل مع كتاب غاية أبي العلاء حينما وقف على كلام الإمام الأزميري (رحمه الله) في أنه لم يجد الإدغام العام لروح من الغاية ، ولكنه لم يجد نقلا بخصوص الكامل ، فأخذ بكلام الإمام ابن الجزري في النشر في إطلاقه الإدغام العام من طريق الزبيري ، وما فعل ذلك إلا لغياب النص عنه ، وعدم وجود الكتاب لديه .
* أما اليوم وقد من الله علينا بوجود كتاب الكامل على أكثر من تحقيق ، فلماذا لا نرجع إليه ونأخذ بما فيه ، وهذا هو منهجُنا في تحرير الطيبة ، فلماذا نأخذ به في بعض المسائل ، ونتركه في البعض الآخر ؟ !!
** هذا هو الكامل فتعالوا لِنحتكمَ إليه ، ونرجع إليه وننظر ما فيه **
* يقول الإمام أبو القاسم الهذلي (رحمه الله) في كتابه (الكامل في القراءات) :
" بعد أن ذكر إدغامَ أبي عمروٍ البصري ، ذكر مَن وافقه في بعض الأحيان ، وذكر ممن وافقوا أباعمرو البصري على الإدغام ، يعقوبُ الحضرمي ، فقال (رحمه الله) : " وافقه يعقوب في (والصاحب بالجنب) ، ثم ذكر ما انفرد به رويس عن يعقوب ، فقال : " وأدغم رويس ..... الخ " .
* هذا هو ما ذكره الإمام الهذلي في كامله ، لم يذكر شيئا عن الإدغام العام ، وإنما ذكر الإدغام الخاص فقط ليعقوب بكماله ، وذكره لروح في (والصاحب بالجنب) فقط ، وباقي الخاص لرويس دون روح .
فمن أين يُؤخذ بوجه الإدغام الكبير العام لروح من الكامل ؟ !
وعلى أيّ أساسٍ يُقرأ بهذا الوجه مع أننا لم نجدْه في الكامل ؟ !!
كيف يُقرأ بوجه من الكامل ، لم يذكرْه صاحبُ الكامل لا من قريب ولا من بعيد ؟!! إنَّ هذا لشئٌ عجاب .
هذا يُعد من الكذب والتدليس على صاحب الكامل ؛ إذ يُنسَبُ إليه ما لم يذكره وما لم يقل به مطلقاً ، وأنا لا أتهم أشخاصاً بهذا ، معاذ الله (إني إذاً لمن الظالمين) ولكن أصفُ الفعلَ نفسَه ، دون النظر إلى حال الفاعل .
لماذا نتمسك بقول إمام من الأئمة اجتهد فأخطأ ، ونترك ما هو موجود في الكتاب وهو الأصل الذي نرجع إليه ؟ !!!
* أقول لكل مَن يأخذ بوجه الادغام العام لروح من الكامل ، لماذا لا تأخذ بنفس الوجه من غاية أبي العلاء ؟ كما لم يأخذ به الإمامُ المتولي من قبل ، سيقول : لأن أبا العلاء صاحب الغاية لم يذكر في غايته الإدغام العام لروح ، وإنما ذكر الإدغام الخاص فقط لكل من روح ورويس ، وحينئذ ، أقول له : عرفتَ فألْزم .
بنفس السبب ، ولنفس السبب أقول لك : وكذلك أبو القاسم الهذلي صاحبُ الكامل لم يذكر في كامله الإدغام العام لروح ، وإنما ذكر الإدغام الخاص فقط ، ولكل من روح ورويس .
* فإما أن تأخذ بوجه الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل وغاية أبي العلاء معاً ؛ إذ لا فرق بينهما أبداً في هذه المسألة ، وحينئذ نقول : بأن هذا هو الكذب والتدليس على أبي العلاء والهذلي معاً ؛ لأنك عرفتَ الآن أن الكتابين ليس فيهما إلا الإدغام الخاص فقط ، فبأيِّ وجهٍ حقٍ تنسِبُ إليهما ما لم يقولا به ، وما ليس من مذهبهما ؟ وإما أن تتبع الحقَّ بدليله ، ولا تأخذ بهذا الوجه لا من الكامل ولا من غاية أبي العلاء ؛ لأن هذا هو ما دوناه في كتابيهما .
* ولذلك ، أرجو مِن كل مَن يتصدر لإقراء الناس القراءاتِ العشر الكبرى على تحريرات الإمام الأزميري (رحمه الله)

أن يراجعوا هذا الأمر جيداً ، وأن يرجعوا إلى كتاب الكامل ويتحققوا من هذا الأمر بأنفسهم ، وإذا رجعوا إلى كتاب الكامل ولم يجدوا فيه الإدغام العام لروح فلا داعي حينئذ ، بل ولا يصح ولا يجوز لهم أن يتمسكوا بهذا الوجه ويَقرَؤون ويُقرِئون به وينسبونه إلى كتاب الكامل ، ولو فعلوا ذلك بعد أن يعلموا أن صاحب الكامل لم يذكر الإدغام العام لروح ، ففي هذه الحالة نقول : بأن مَن يفعل ذلك ويتمسك به مع علمه بعدم صحة هذا الوجه من الكامل ، فهذا يُوصف بالكذب والتدليس ، والعياذ بالله ، ونحن نجلُّ أهلَ القرءان عن الكذب والتدليس .

* ولو كان الإمام المتولي (رحمه الله) حياً ورأى كتابَ الكامل ولم يرى فيه الإدغام العام لروح ، لَمَا وسِعَه إلا أن يتراجع عن هذا القول الذي قال به ، فحريٌّ بأتباعه الذين ينتسبون إليه ويسيرون على نهجه أن يتراجعوا عن هذا الوجه ولا يقرؤن به على أنه من الكامل ، ويتبعون الإمام الأزميري (رحمه الله) وهو صاحب المدرسة التي ننتسب إليها جميعاً ، بل ونشرف بالانتساب إليها ن ونعتذر عن الإمام المتولي (رحمه الله) ونقول : إنه اجتهد فأخطأ ، فله أجر الاجتهاد ، ولو كان حياً ورأى ما في الكامل لتراجع عن قوله هذا .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن :

1 - الإمام ابن الجزري ذكر الإدغام العام عن روح ورويس من طريق الزبيري عنهما ، وذلك من باب تقوية الوجه ، وبيان كثرة طرقه المُسنَدة ، وغير المُسنَدة ، وهذا هو منهج الإمام ابن الجزري في النشر .

2- لم يُسنِد الإمام ابن الجزري طريق الزبيري في رواية رويس ، وإنما أسنده من رواية روح فقط وذلك من كتابين اثنين ، وهما (غاية الاختصار لأبي العلاء الهمداني ، والكامل في القراءات لأبي القاسم الهذلي) .

3- الإمام المنصوري هو أول مَن أخذ بالإدغام العام لروح ورويس من طريق الزبيري عنهما ، ولكن على الإطلاق .

4- الإمام الأزميري هو أول مَن رد وجه الإدغام العام لروح ورويس من طريق الزبيري عنهما .

5- الإمام المتولي هو أول مَن قال بوجه الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه الكامل .

6- كلُّ مَن يأخذ بوجه الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل ، إنما هو مُقلِّد ومتبعٌ للإمام المتولي في ذلك .

7- لا وجود لوجه الإدغام العام لروح ولا لرويس من كتاب (غاية الاختصار) ولا من كتاب (الكامل) وإنما الذي في هذين الكتابين إنما هو الإدغام الخاص فقط لكلٍ منهما .

8- الأصل في التحريرات هو اتباع الطرق ، فلا بد قبل أن يقول المحرِّرُ بمنع وجهٍ على وجهٍ ، أو بتعيين وجه على وجه ، أو بجواز وجه على وجه ، لا بد أولا أن يرجع إلى طرق هذه الأوجه ، وأن يعزوَ كلَ كل وجه إلى الطريق الذي جاء منه عزواً صحيحاً ، ولا يكتفي بالظن أو الاحتمال ؛ لأن التحريرَ تابعٌ للعزو ، فإذا كان العزو صحيحاً كان التحريرُ صحيحاً ، وإذا كان العزو خطأً كان العزو خطأً ، والواقع خيرُ شاهدٍ على هذا .

الحقُّ أحقُّ أن يُتَبَعَ:

* بعد هذا العرض السريع لا يَسعُنا إلا أن نتبع الإمامَ الأزميري (رحمه الله) إذ إن كلامه هو الصواب ، وهو الموافق لما في الكتب ، ولا داعيَ أبداً في أن نتمسك بوجه بُنيَ على عزوٍ خطأ ، وإذا كان العزوُ غيرُ صحيحٍ فلا بد أن يكونَ التحريرُ غير صحيحٍ كذلك .

ولا يجوز لنا أن نتمسك بكلام الإمام المتولي في هذا الأمر ونجعله حُجةً لنا في الأخذ بهذا الوجه ، بعد أن علمنا أن الكامل ليس فيه هذا الوجه ألبتة ، ولو علم الإمام المتولي ذلك لما قال بهذا الوجه ولتركه كما ترك نفس هذا الوجه من غاية أبي العلاء لما علم أن الغاية ليس فيها هذا الوجه ، فبنفس السبب الذي به ترك الإمام المتولي الادغام العام من الغاية ، نترك به نحن أيضا الإدغام العام من الكامل ، وذلك إذا كنا نسير على منهج معتدل له قواعد وأصول ثابتة ، وإلا لكان المنهج مضطرباً وغير مستقيم ، بل لم يكن هناك منهجاً أصلاً ، وهذا ما لم يرضى به الإمام المتولي (رحمه الله) .

وأخيراً :

هل يجوز لنا أن نقرا بالإدغام العام ليعقوب على مد المنفصل ؟

نعم ، يجوز ذلك بلا شك ؛ لأنه وإن كان الذي ذكر الإدغام العام ليعقوب من الكتب المُسندة في النشر له هو صاحب المصباح ، ومذهبه القصر عن يعقوب ، إلا أنه لم يُسنده عنه ، ولم يروه بسند متصل ، وإنما ذكره مرسلاً دون إسناد ، فقال : " وروى الأهوازي عن الزبيري عن رجاله عن يعقوب إدغامَ جميعِ حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو "اهـ

وكما سبق وأن قلنا ، بأن ابن الجزري لم يُسند طريق الزبيري من المصباح ، وإنما أسنده من الكامل وغاية الاختصار ، ولروح فقط دون رويس .

وعلى ذلك ، يجوز أن نقرأ بوجه الإدغام العام مع المد ، ولكن بشرط ألا ننسب ذلك إلى كتاب الكامل ، ولا إلى غاية أبي العلاء ، وإنما على الإطلاق ن وألا نخص بذلك روحا دون رويس ، بل ليعقوب بكماله ، وإن شئنا أخذنا به مع القصر فقط ليعقوب على أنه من المصباح ؛ لأنه هو الطريق الوحيد المُسنَد في قراءة يعقوب الذي ذكر الإدغام العام ليعقوب بكماله .

والله أعلم .